

CDIP/14/10

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 25 سبتمبر 2014

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 10 إلى 14 نوفمبر 2014

### وصف لمساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعينها من توصيات جدول أعمال التنمية

من إعداد الأمانة

1. نظرت الجمعية العامة للويبو خلال دورتها السادسة والأربعين التي انعقدت في جنيف من 22 إلى 30 سبتمبر 2014 الوثيقة WO/GA/46/4 المعنونة "وصف لمساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعينها من توصيات جدول أعمال التنمية".
2. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون الوثيقة المذكورة أعلاه وقررت إحالة الفقرات المعنية من تقارير مختلف الهيئات إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.
3. وعليه يرد فيما يلي وصف مساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعينها من توصيات جدول أعمال التنمية منقولاً من مختلف التقارير المعروضة على الجمعيات العامة للويبو:

(أ) تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الفقرات 22 إلى 29 من الوثيقة WO/GA/46/5:

"بناءً على قرار الجمعية العامة للويبو لعام 2010 "بتوجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية إلى الجمعيات وصفاً لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، أدلي بالبيانات الشفهية والكتيبات التالية في الدورة الثامنة والعشرين للجنة حق المؤلف:

قال الرئيس في بيان مكتوب إن لجنة حق المؤلف قامت بأنشطتها وفقاً لجدول أعمال التنمية منذ تقريرها الأخير. وأكد على وجه الخصوص على قرار عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد نص معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة

المطبوعات. وعلى غرار معاهدة بيجين السابقة بشأن الأداء السمعي البصري، تتضمن معاهدة مراكش إشارة صريحة إلى جدول أعمال التنمية في الديباجة التي تتضمن الحكم التالي: "وإذ تذكّر بأهمية توصيات جدول أعمال التنمية، التي اعتمدها في عام 2007 الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، والتي ترمي إلى ضمان أن تكون اعتبارات التنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل المنظمة". وعند اعتماد تلك المعاهدة تم التركيز على التقييدات والاستثناءات وفقاً لتوصيتي جدول أعمال التنمية 15 و17. ويتواصل العمل على تنفيذ تلك المعاهدة حيث وقع عليها 80 عضواً من أعضاء اللجنة وأعلنت الهند عن أول تصديق عليها أثناء الدورة الثامنة والعشرين للجنة.

وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وذكر بأن الجمعية العامة في عام 2010 أقرت آلية للمساعدة على تعميم توصيات جدول أعمال التنمية على أنشطة الويبو. وعلى اللجنة، وخاصة فيما يتعلق بأنشطة وضع القواعد والمعايير، أن تساهم في جدول أعمال التنمية وبشكل أكثر تحديداً في تنفيذ توصيتها 15 التي تدعو إلى أن تكون جميع الأنشطة شاملة وقائمة على توجيه الأعضاء وتأخذ في الحسبان مختلف مستويات التنمية وتحقيق توازن بين التكاليف والمنافع وتكون عملية تشاركية تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الدول الأعضاء في الويبو وأولوياتها وآراء أصحاب المصلحة. وأشار الوفد إلى أن اللجنة تتناول موضوعات تجسد ذلك التوازن، بيد أن المناقشات لا يبدو أنها تُجري بما يحقق مصالح جميع الدول الأعضاء. وكان من الضروري النظر بعناية في كيفية إجراء اللجنة للمناقشات، وخصوصاً عندما ينعقد التوازن من حيث الوزن الذي نكتسيه الموضوعات والطريقة التي تجرى بها المناقشات: فبينما اكتسبت بعض الموضوعات وزناً كبيراً أو كان لها ذلك الوزن من قبل، يبدو أن بعض الموضوعات الأخرى يتم تناولها عرضاً. وقد اتضح ذلك في ذلك اليوم عندما انعقد اجتماع للتنسيق الإقليمي في نفس الوقت الذي انعقدت فيه الجلسة العامة، مما حال دون أن تشارك الدول الأعضاء بنشاط في النقاش. ولم تكن هناك آلية مماثلة في اليومين الأولين من دورة اللجنة. ورغم أن مجموعة جدول أعمال التنمية أشارت إلى ضرورة تعميم جميع التوصيات على أنشطة الويبو، فلا يبدو أن ذلك قد حدث. وينبغي للدول الأعضاء والجمعية العامة التأكيد على ضرورة إرساء توازن، وينبغي أن يتجسد ذلك التوازن في النتائج وليس في الموضوعات المطروحة على طاولة النقاش فقط. وأنهى الوفد كلمته مؤكداً على إعطاء مختلف الموضوعات نفس الدرجة من الوزن والأهمية.

وقال وفد الهند إنه ينبغي تخصيص الوقت الكافي لجميع بنود جدول الأعمال وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية.

وأيد وفد البرازيل بيان وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وبيان الهند. وقال إن هناك شواغل حول الكيفية التي يتم بها التعامل مع قضايا جدول أعمال التنمية المهمة في اللجنة وفي المنظمة ككل. وأشار إلى أن إسهام اللجنة في تنفيذ جدول أعمال التنمية مهم للغاية. وخير مثال على ذلك برنامج العمل بشأن التقييدات والاستثناءات والإشارة الواضحة إلى جدول أعمال التنمية في معاهدة بيجين. ومضى يقول إنه من المهم تعميم منظور أكثر توجهاً نحو التنمية في الويبو. وبنود جدول أعمال اللجنة بشأن التقييدات والاستثناءات من أهم الإسهامات في جدول أعمال التنمية لأنها ساهمت بشكل مباشر وعملي في إرساء نظام الملكية الفكرية الأكثر توازناً. والعمل الذي اضطلعت به اللجنة نابع من قيمة حق المؤلف. وتشجيع التطورات الثقافية الإبداعية مع الاعتراف بالحاجة إلى وضع تقييدات واستثناءات في مجالات رئيسية يحقق التوازن الضروري في نظام الملكية الفكرية ويضمن ألا تؤثر تلك الحقوق سلباً على نفاذ الفئات المحرومة من السكان إلى المعرفة والثقافة. وحث الوفد الدول الأعضاء على مواصلة الالتزام بتعزيز برنامج التقييدات والاستثناءات.

وأعرب وفد إندونيسيا عن تأييده لبيان وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وبيان الهند وبيان البرازيل بشأن تخصيص الوقت. واقترح الوفد إدراج مناقشة الإسهام في جدول أعمال التنمية في البند الأول من جدول الأعمال.

وأيد وفد إيران (الجمهورية - الإسلامية) بيان وفد إندونيسيا.

وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وقال إن اعتبارات التنمية تشكل جزءاً لا يتجزأ من عمل الويبو في مجال حق المؤلف، بما في ذلك اللجنة. وساهم أيضاً عمل اللجنة المتعلق بمعااهدة لحماية هينات البث في جدول أعمال التنمية فيما يخص وضع القواعد والمعايير والتوصية 15 على وجه الخصوص. ومضى يقول إن التفاوض يجري بطريقة شاملة وبتوجيه من الأعضاء وبشكل يراعي بعناية مستويات التنمية. وأشار الوفد إلى أن العمل الذي قامت به اللجنة في مجال التقييدات والاستثناءات ساهم أيضاً في زيادة فهم الأمور، ولا سيما مواطن المرونة المتعلقة بحق المؤلف. ويمكن مواصلة تنفيذ جدول أعمال التنمية بطريقة إيجابية في إطار عمل اللجنة".

(ب) مسائل تتعلق باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور،  
الفرقتان 8 و9 من الوثيقة WO/GA/46/6:

"متابعة لقرار الجمعية العامة للويبو لعام 2010 ومفاده "توجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية إلى الجمعيات وصفا لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، ناقشت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين أيضاً إسهام اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

وفي هذا الصدد، أدلي بالبيانات التالية في دورة اللجنة الثامنة والعشرين. وسترد هذه البيانات أيضاً في مشروع التقرير الأولي لدورة اللجنة الثامنة والعشرين (WIPO/GRTKF/IC/28/11 Prov.) الذي سيتاح بناء على طلب اللجنة بحلول 19 سبتمبر 2014:

"أكد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أهمية وضع آلية تنسيق فعالة وسارية وعملية لتحقيق إسهام لجان الويبو في التنفيذ الكامل والفعال لتوصيات جدول أعمال التنمية ولتولي التنسيق بين اللجان. ولكن للأسف ورغم قرار الجمعية العامة للويبو في عام 2010 ووضع هذه الآلية، تبين حالياً أن التشغيل السليم للنظام أصبح تحدياً يواجهه تنفيذ جدول أعمال التنمية، وهو أمر ينبغي للدول الأعضاء معالجته في الجمعية العامة واجتماعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ورأي أنه ينبغي لبيانات الدول الأعضاء واقتراحاتها في إطار البند 7 من جدول الأعمال أن تُتناول على النحو الواجب في لجنة التنمية من خلال آلية تنسيق تتيح الإسهام في تنمية جميع أنشطة الويبو. وإن واقع إشارة التوصية 18 تحديداً إلى اللجنة الدولية الحكومية وحثها على تسريع مسارها هو خير دليل على أهمية مفاوضات اللجنة وتداعياتها على التنمية في البلدان. وإن مسار اللجنة ما هو إلا مثال صارخ على وضع المعايير المتعلقة بالملكية الفكرية والموجهة نحو التنمية في الويبو. وإن تكمل هذا المسار بالنجاح سيوجه رسالة إلى البلدان النامية بأن الويبو، بوصفها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة تهتم بحقوق الملكية الفكرية، قد راعت كذلك شواغل التنمية. وعلى النقيض، إذا باء المسار بالفشل فإنه سيقبل من شأن جميع عمليات وضع المعايير الجارية في نظام الملكية الفكرية وسيوجه كذلك رسالة خاطئة بأن الدول الأعضاء في الويبو لم تتمتع بالعزم الكافي لتعزيز نظام الملكية الفكرية ككل بحيث تتمكن البلدان النامية من التمتع بالحماية اللازمة. وكانت تجري مناقشة نهج تدريجي للحماية. وقد يؤدي نطاق الحماية والفئات المختلفة من الحقوق المنبثقة عن ذلك النهج إلى حقوق اقتصادية ومعنوية للمستفيدين - وهم يعيشون غالباً في بلدان نامية. وقال الوفد إنه ما انفك ينتظر تحقق طموحه وهو حضور حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي

ضد التملك غير المشروع وسوء الاستخدام والقرصنة البيولوجية. إذ إن القيام بذلك سيوجه نظام الملكية الفكرية نحو اتجاه أكثر توازناً ويزيد اهتمام البلدان النامية بنظام الملكية الفكرية، مما سيرتقي بالبيئة المواتية للتنمية وسيعزز إسهام البلدان النامية في الشراكات المعرفية والثقافية على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الأهداف، يكتسي وضع صكوك دولية ملزمة لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية أهمية أساسية. واستناداً إلى بروتوكول ناغويا، ينبغي للجنة استحداث آلية تيسر، في نهاية المطاف، شؤون أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، لكفالة مصالحهم المشروعة وبذلك النهوض بروح الابداع والابتكار. ودعا الوفد الأمانة إلى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان بغية تمكينها من صياغة نظم حماية وطنية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية فضلاً عن بحث أساليب تسويق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لحساب أصحابها.

وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وأشار إلى أن التوصيات الخمس والأربعين التي اعتمدت في 2007 كانت إنجازاً كبيراً من حيث موازنة نظام الملكية الفكرية. فقد حثت التوصية 18 على "الإسراع في [المسار] بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، من غير إخلال بأي نتائج بما فيها إمكانية وضع صك دولي واحد أو أكثر". وأشارت المجموعة الأفريقية إلى ما أحرز من تقدم جيد للغاية في العمل الذي أنجزته اللجنة. وقالت إن ما تحتاجه اللجنة هو مراعاة احتياجات البلدان النامية لاتخاذ قرار نهائي باستكمال العمل الجاري منذ أكثر من 15 عاماً. فلا يمكن للجنة مواصلة المناقشات إلى ما لا نهاية دون تحديد أجل لها. وتنفيذاً للتوصية 18، كان يتعين على اللجنة اتخاذ قرار بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وسلطت المجموعة الأفريقية الضوء على أهمية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وقالت إن العمل الذي أنجزته اللجنة شديد الأهمية وملحوظ وناضح. وإن الوقت قد حان للبت في اختتام العمل. إذ إن اتخاذ اللجنة هذا القرار سيسهم بفعالية في تنفيذ التوصية 18. وعدم اتخاذها له سيعني فشل اللجنة في تنفيذ هذه التوصية تحديداً.

وأيد وفد الهند بياني وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، ووفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وقال إن عمل اللجنة يشير بوضوح إلى عدة من توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن تأييده التام للرأي القاضي بضرورة توصل الدول الأعضاء إلى فهم مشترك في اللجنة الحكومية الدولية ولجان الويبو الأخرى فضلاً عن الجمعية العامة لليوبو، وذلك لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية و جدول الأعمال ذاته. وتود البلدان النامية تحقيق هذا التفاهم.

وأيد وفد إندونيسيا بيانات وفود إيران (جمهورية - الإسلامية)، وكينيا باسم المجموعة الأفريقية، والهند. ورأى أنه ينبغي تنفيذ التوصية 18 بصورة ملائمة. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في مواصلة النقاش بشأن سبل تسريع اللجنة لمسار استكمال الصك الدولي (الصكوك الدولية)، وسبل تسريع التوصية 18 وتنفيذها بصورة واقعية. وفيما يخص نصوص الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، أعرب الوفد عن سروره برؤية بعض الأحكام الخاصة بالمساعدة التقنية والتوعية. وأعرب عن رغبته في إضافة "التنمية" إلى أهداف النصوص ومبادئها إذ إن هذه النصوص تهدف إلى تنمية المجتمع المحلي والشعوب الأصلية. وسلط الوفد الضوء على المادتين 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن الويبو ملزمة، بوصفها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، بالتوصل إلى اتفاقات، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وهنأ اللجنة على عملها وأقر بأهمية توصل عملها إلى نهاية سريعة وإيجابية، بما في ذلك عملها وتداولاتها بشأن مسألة صندوق التبرعات. وقال

الوفد إنه لا يزال متمسكاً بتحقيق نهاية إيجابية للمسار وبخاصة بتقديم الدول الأعضاء توصيات تيسيري وإيجابية. وأبدى تطلعه الخاص إلى التوصيات الخاصة ببرنامج العمل والمؤتمر الدبلوماسي وصندوق التبرعات، وهي القضايا الثلاث المتبقية.

وأيد وفد البرازيل البيانات التي أدلت بها وفود إيران (جمهورية - الإسلامية) والهند واندونيسيا ونيجيريا والمداخلة التي أجراها وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وقال إن جدول أعمال التنمية إنجاز للويو ولجميع الدول الأعضاء فيها. وأنه أساس ضمان تعميم التوصيات الخمس والأربعين لجدول أعمال التنمية في عمل اللجنة فضلاً عن عمل جميع هيئات الوييو الأخرى. وسلط الوفد الضوء على التوصية 18. وقال إن اللجنة قد أحرزت تقدماً جيداً من حيث المضمون في السنوات الماضية إلا أنها تحتاج إلى المضي قدماً بالمسار. وفي هذا الصدد، تتطلب خطة العمل المزمع اعتمادها لعام 2015 الإشارة إلى الأهمية والأولوية التي توليها الدول الأعضاء إلى اللجنة. فقد حان الوقت لإظهار التزام قوي بتسريع المفاوضات واختتام العمل. وينبغي للجنة أن تبحث عن اعتماد صكوك فعالة وملزمة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ومنع تملكها غير المشروع وسوء استخدامها. ولا يتوافق التنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية مع غياب اهتمام الدول الأعضاء بمفاوضات اللجنة. ونظراً إلى السنوات الثلاث عشرة التي استغرقتها عمل الوييو بشأن الموضوعات الثلاثة، فليس من المقبول ألا تتوج جميع هذه الجهود المبذولة بنتيجة إيجابية تحقق توصيات جدول أعمال التنمية وطموحات الشعوب الأصلية والجماعات المحلية.

وأيد ممثل توباج أمارو بيان وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، ووفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن اللجنة قد فشلت في مهمتها على مدار السنوات الثلاث الماضية. فقد حاولت اللجنة، مثلاً، أن تعرف المعارف التقليدية المقدسة. وفي الواقع، لم يتمكن أحد من تعريفها. وذكر بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كانت قد رغبت منذ 15 عاماً في تعريف الشعوب الأصلية والإقرار بحقوقها. وكانت النتيجة ذاتها. ورأى أن نجاح اللجنة سيعتمد على تحلي الدول الأعضاء بالإرادة السياسية للاعتراف بالشعوب الأصلية والجماعات المحلية. وكانت القضايا التي نوقشت في اللجنة ملحة نظراً إلى أن الشعوب الأصلية باتت تنقرض وأن مواردها الطبيعية ومواردها الوراثية تخضع لسوء استخدام بعض الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات. وتحتاج الشعوب الأصلية إلى صك دولي (صكوك دولية) لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الخاصة بها. فلا تريد الشعوب الأصلية من تنمية تملك مواردها الوراثية ومعارفها التقليدية. وإنما تريد تنمية عادلة ومنصفة من شأنها أن تمكن الشعوب الأصلية من مشاركة ثروتها. ورأى أن الشعوب الأصلية تحتاج إلى صك ملزم يمكن تطبيقه وتنفيذه.

وأيد وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وقال إنه يشاطر الوفود الأخرى الاهتمام بشأن رؤية اللجنة وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية لضمان التنمية العادلة والمستدامة للدول الأعضاء وبخاصة البلدان النامية منها. وشدد على رغبته في رؤية نتيجة لعمل اللجنة، وإمكانية تقديمه توصية إلى الجمعية العامة للويو لعام 2014 بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد صك أو أكثر من شأنه أن يكفل الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

وأيد وفد الصين البيانات التي أدلت بها وفود الهند، واندونيسيا، وكينيا باسم المجموعة الأفريقية، وإيران (جمهورية - الإسلامية). ورأى أن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تنسم بأهمية بالغة لتنفيذ جدول أعمال التنمية، وأن عمل اللجنة يكتسي أهمية قصوى لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. واستطرد قائلاً إن اللجنة قد حققت تقدماً ملحوظاً رغم الصعوبات. وأعرب عن أمله في أن يتسنى، في الوقت المناسب، التوصل إلى اتفاقات بشأن صك ملزم قانوناً

(صكوك ملزمة قانوناً) من شأنه أن يسهم في معالجة الشواغل المشروعة للبلدان النامية وتنفيذ جدول أعمال التنمية.

ورأى وفد بيرو أن المفاوضات أوشكت على دخول مرحلتها النهائية لاعتماد صك دولي ملزم قانوناً (صكوك دولية ملزمة قانوناً) لتحديد النفاذ إلى الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي واستخدامها، وذلك لتفادي التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وضمان التقاسم المنصف والعاقل للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وترتبط هذه العناصر الثلاثة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. وأيد الوفد عمل اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين الراعي إلى صياغة توصية تُقدم إلى الجمعية العامة لليوبو لضمان عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015.

وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وأيد بيانات وفود البرازيل وإيران (جمهورية - الإسلامية) وغيرها من البلدان المتشابهة التفكير. وقال إن عمل اللجنة يتماشى مع التوصية 18. إذ طُلب من اللجنة تسريع عملها منذ عام 2007 ولذلك يجب أن تكون خاتمة العمل الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد صك ملزم قانوناً (صكوك ملزمة قانوناً) بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. إذ من شأن ذلك أن يحقق التوصية 18. ورأى الوفد أن الوقت قد حان لاختتام عمل اللجنة. وذكر الوفود الأخرى بأن الهدف الرئيسي من مناقشة برنامج العمل والتوصية المقدمة إلى الجمعية العامة لليوبو يجب أن يكون اختتام عمل اللجنة.

وأشار وفد أذربيجان إلى أنه رغم عجز اللجنة عن تحقيق النتيجة المنشودة، وهي وضع نظام دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، فإن الويبو تواصل تركيز كامل اهتمامها على معالجة هذه القضية. وإن عقد دورة اللجنة الثامنة والعشرين حيث تُقدّم مشروعات النصوص وتُجهز التوصيات كي تنظر فيها الجمعية العامة لليوبو، كانت الخطوة التالية للدول الأعضاء في الويبو نحو اعتماد صك دولي أو أكثر لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وإن تضافر جهود جميع الدول الأعضاء للاتفاق على النصوص النهائية التي تتضمن الاقتراحات والتعليقات التي قدمتها جميع الجهات المعنية قد أصبح، أكثر من أي وقت مضى، ذا أهمية قصوى. ورأى الوفد أن دورة اللجنة الثامنة والعشرين ستعطي زخماً ملحوظاً لمعالجة العديد من القضايا المثيرة للجدل والمتعلقة بالنصوص النهائية. ولكن يتطلب ذلك أن تستمر الوفود في الحفاظ على بيئة من التفاهم إذ لا يمكن للجنة وضع اتفاق يحظى بقبول متبادل إلا من خلال المشاركة البناءة لجميع الأطراف. وينبغي التسليم بأن نصوص الصكوك إنجاز ملحوظ وشهادة على العمل الهام والجلي الذي قامت به الدول الأعضاء لاعتماد صك دولي أو أكثر. وبين تحليل لمشروعات النصوص أنه أتبع نهج مرن ومتوازن خلال إعدادها واختيرت أفضل العناصر للنصوص النهائية. كما أشار إلى الدور الخاص الذي أدته أمانة الويبو إذ اضطلعت بعمل دؤوب لبحث اقتراحات الوفود وتجميعها وتحليلها. ورأى أنه يتعين على جميع الوفود بذل قصارى جهدها لتحقيق هدف إعداد النصوص النهائية في دورة اللجنة الثامنة والعشرين. وأكدت البيانات التي أدلت بها الوفود في الدورات السابقة وفي دورة اللجنة الثامنة والعشرين أن الدول الأعضاء في الويبو متفائلة وقادرة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المثيرة للجدل والتي تختلف بشأنها المواقف. وأعرب الوفد عن رغبته في التشديد على أن القضايا الجاري مناقشتها تأتي في وقت مناسب للغاية بالنسبة إلى أذربيجان. إذ إن حكومة أذربيجان ممتمة باعتماد صك قانوني دولي أو أكثر من شأنه ضمان الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأيد الوفد الجهود التي بذلتها الويبو فيما يتعلق باعتماد صك قانوني دولي أو أكثر وأعرب عن استعداده للإسهام في

تحقيق توصيات جدول أعمال التنمية. وسيكفل ذلك تقدم العمل بشأن مشروعات النصوص بصورة مجدية كي يتسنى للجمعية العامة لليوبو لعام 2014 تقييمها والبت في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015".

(ج) تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، الفقرة 13 من المرفق الأول من الوثيقة WO/GA/46/7 المعنونة "تقارير عن لجان الويبو الأخرى"؛

"إلحاقاً بقرار الجمعية العامة لليوبو لعام 2010 بشأن "توجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية المقدمة إلى الجمعيات وصفا لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، ترد فيما يلي نصوص البيانات المستخرجة من مشروع التقرير التمهيدي<sup>1</sup> للدورة العشرين للجنة الثامنة عشرة (الفقرات من 160 إلى 165 من الوثيقة SCP/20/13 Prov.):

تحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأشار إلى الأهمية البالغة التي تنكسها آليات التنسيق التي طورت من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية. ورأى أنه من حق اللجنة أن تساهم في توصيات جدول أعمال التنمية، مثلما كان الحال في 2012 و 2013. وأعرب عن اعتقاده أن البند المذكور ينبغي أن يصير بندا دائما من جدول أعمال لجنة البراءات، وأكد أن ذلك سيمكن اللجنة من وضع التوصيات. وقال إن اللجنة بذلت العديد من الجهود في هذا المجال، منذ اعتماد جدول أعمال التنمية، وأنها عالجت عددا من المواضيع التي تنسم بالأهمية لدى الدول الأعضاء وضمنت تنفيذ التوصيات بشكل متوازن، أشركت فيه كل دولة عضو. وأعرب عن اعتقاده أن النظر في كل التشريعات الوطنية وتجنب أي نوع من أنواع التهميش والعمل على الاهتمامات المشتركة، سيمكن من تحقيق نتائج طيبة. وصرح أن تلك النقاط تعد، طبقاً للتوصية 17 من جدول أعمال التنمية، المبادئ الكامنة في عمل اللجنة. وأشار الوفد إلى علاقة العمل على جودة البراءات بالتوصيات 8 و 10 و 17، وإلى أن تعزيز البنية التحتية للملكية الفكرية ورفع الجودة يمكن أن يؤدي إلى تنفيذ التوصيات المذكورة. وعبر عن اقتناعه بأن اللجنة قد نجحت في تحقيق تطور في مجال نقل التكنولوجيا وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. واستدرك قائلاً إنه من الضروري، من جهة أخرى، بذل المزيد من الجهود لتنفيذ تلك التوصيات. وأوضح أن المجموعة بصدد اعتماد بعض التوصيات المتعلقة بتنفيذ التوصيات الأخرى التي وردت في جدول أعمال التنمية، وأعرب عن استعداده للتعاون مع الدول الأعضاء في اللجنة.

وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية وأشار إلى أن اللجنة بصدد تقييم كيفية مساهمتها في تعميم جدول أعمال التنمية في مجال عمل اللجنة. وأكد أن نظام البراءات يعد عنصراً هاماً في إطار عمل الملكية الفكرية، وقال إنه يؤثر مباشرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وعلى الرفاه المجتمعي. وأشار إلى تزايد الاعتراف بأن نظام البراءات يركز بشدة على ضمان حقوق أصحاب الملكية الفكرية، دون أن يضمن أن المصلحة العامة قد أخذت بعين الاعتبار بشكل ملائم. وأعرب عن اعتقاد الوفد، من هذا المنطلق، أن نظام الملكية الفكرية لا يعمل بالشكل الذي كان يراد بلوغه في الأصل. وأقر بأن اللجنة لم تناقش بعض هذه الجوانب، وشدد على أهمية أن يكون النقاش أكثر انفتاحاً وصراحة في المستقبل، فيما يتعلق بأوجه القصور في نظام الملكية الفكرية. ورأى أن تلك النقاشات يمكن أن تستجيب لذلك الشرط فقط إذا ما توفرت الرغبة في تحسين النظام والالتزام بذلك، كلما كان ذلك ضرورياً، سواء من أجل مصلحة الدول الأعضاء أو من أجل ضمان قابلية النظام للاستمرار في المستقبل. وأعرب الوفد عن ترحيبه بالنقاشات التي جرت ضمن اللجنة بشأن عدد كبير من المسائل، ومنها الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحقوق البراءات وبالبراءات والصحة. ودعا اللجنة إلى أن تتجاوز الجدل النظري وتتناول المسائل التي تشكل موضوع نقاش محتدم خارج الويبو،

<sup>1</sup> وفقاً للإجراء الذي وافقت عليه اللجنة في دورتها الرابعة (انظر الفقرة 11 من الوثيقة SCP/4/6)، أتيح مشروع التقرير التمهيدي للدورة العشرين للجنة على المنتدى الإلكتروني للجنة ليعلق أعضاء ومراقبو اللجنة عليه قبل تقديمه إلى الدورة الحادية والعشرين.

ولكن اللجنة لم تتناولها بعد. وقال إن اللجنة يجب ألا تتردد في مناقشة كيف يتم استخدام البراءات في السوق، أو كيف تعزز الاستخدامات المذكورة الابتكار والنمو التكنولوجي والتنمية أو تكبجها، أو أن تتردد في محاولة تعزيز فهمها لتلك المسائل. وعبر عن اعتقاده أنه لا يمكن توقع أن تشجذ اللجنة الإرادة الجماعية أو تنجز الأنشطة الضرورية لتحسين النظام، إلا من خلال النقاشات الصريحة. وأكد الحاجة إلى نقاشات ملموسة أكثر بشأن كيفية تحسين مساهمة البراءات في معالجة التحديات التي تواجهها الإنسانية في مجالات من سبيل الغذاء والطاقة والأمن والبيئة وإدارة الكوارث وتغيرات المناخ والتعليم. وأعرب عن أمله في أن يؤسس ذلك لاشتراك مفتوح وبناء في المسائل الهامة داخل اللجنة. والتفت إلى الافتراض السائد والساذج بأن منح أصحاب البراءات حقوقاً أوسع سيشرح في حد ذاته الابتكار ويجذب الاستثمارات، وأفاد بأن ذلك الافتراض قد فقد مصداقيته حالياً في ضوء الحقائق الاقتصادية والتجربة العالمية. ورأى أن النقاش الذي دار في اللجنة إلى حد الآن كان أكاديمياً مجتاً، وقال إن النقاش تعلق بالطريقة المثلى التي تمكن البلدان من تحديد مستوى الحماية التي تمنحها حقوق الملكية الفكرية، واستخدام الاستثناءات والتقييدات، بالإضافة إلى مواطن المرونة الأخرى. وبين الوفد أن القيام بدراسة عن تلك المسألة سيمكن الويبو من لعب دور مزدوج، فتقدم المساعدة للبلدان وتحديث سياسات عامة متطورة ومخصصة. وأضاف أن لجنة البراءات قد بدأت نقاشاً بشأن الجوانب المتنوعة لنظام البراءات والمرتبطة بالتنمية، وشدد على أهمية النقاش المذكور ومدى الحاجة إليه، وأعرب عن ترحيبه بتلك الخطوة الإيجابية وتطلع إلى أن تترجم تلك النقاشات كعناصر ملموسة في برنامج العمل. ولفت انتباه اللجنة إلى أن النقاش لم يتناول بعد العديد من المسائل الهامة، واقترح النظر في تلك المسائل بشكل صادق وبناء، يؤدي إلى إدماجها ضمن برنامج العمل الشامل والمتوازن والموجه للتنمية، ضمن لجنة البراءات.

وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتراضه على الاقتراح المتعلق بأن يتضمن جدول الأعمال للجنة البراءات بندا دائماً. ودعا إلى التعامل مع البند المذكور كبند مؤقت.

وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأيد البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب عن اعتقاده أن البند المذكور ليس بندا دائماً بل مؤقتاً.

وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة أوروبا الوسطى والبلقان، وساند البيانين اللذين أدلى بهما وفد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بالنيابة عن المجموعة باء.

وأعرب ممثل شبكة العالم الثالث عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا عندما تحدث باسم المجموعة الأفريقية".

(د) تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، الفقرة 24 من المرفق الأول من الوثيقة WO/GA/46/7 المعنونة "تقارير عن لجان الويبو الأخرى":

"إلحاقاً بقرار الجمعية العامة للويبو لعام 2010 بشأن "توجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية المقدمة إلى الجمعيات وصفا لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، يرد أدناه نص البيانات المستخرجة من مشروع تقرير الدورة الحادية والثلاثين للجنة (الفقرتان 215 و216 من الوثيقة (SCT/31/10 Prov):

طلب وفد مصر، باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، أن تُدرج مسألة جدول أعمال التنمية كبند من بنود جدول أعمال الاجتماعات المقبلة لهذه اللجنة. وذكر الوفد بالتوصية 15 من توصيات جدول أعمال التنمية التي تنص على أن أنشطة الويبو لوضع القواعد ينبغي أن تكون شاملة وقائمة على توجيه الأعضاء وتأخذ في



الحسبان مختلف مستويات التنمية وتأخذ بعين الاعتبار تحقيق توازن بين التكاليف والمنافع وتكون عملية قائمة على المشاركة تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الدول الأعضاء في الويبو وأولوياتها وآراء الأطراف المعنية الأخرى وتكون متماشية مع وجهة نظر أمانة الويبو. وأفاد الوفد بأن الوفود قد تناولت الفئة ألف من جدول أعمال التنمية، المتعلقة أيضاً بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وقال الوفد إن اقتراح الرئيس بشأن المساعدة التقنية يتضمن أحكاماً فعلية لمادة المساعدة التقنية التي ستدرج في معاهدة قانون التصاميم، ورحّب الوفد أيضاً بالالتزام بالولاية الممنوحة من الجمعية العامة إلى اللجنة بشأن العمل على النص الخاص بالمساعدة التقنية. وقال إن مجموعة جدول أعمال التنمية تتطلع إلى مواصلة تبسيط النص من خلال إيجاد حل للأقواس الموجودة في بعض الأحكام الحالية بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات من أجل البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وتتطلع إلى تنفيذ معاهدة مستقبلية محتملة لقانون التصاميم."

وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وقال إنه يعتقد أن جدول أعمال التنمية قد عمّم تماماً في أنشطة الويبو في مجال التصاميم الصناعية والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية، بما في ذلك عمل اللجنة. وذكر أنه يعتقد أن العمل المتعلق بمعاهدة قانون التصاميم خلال دورة اللجنة يساهم في جدول أعمال التنمية المتعلق بوضع القواعد والمعايير، لا سيما التوصية 15. ومضى يقول إن المفاوضات أُجريت بطريقة شاملة وقائمة على توجيه الأعضاء، وإن المفاوضات وضعت في الاعتبار الدراسة الخاصة بالآثار المحتملة لعمل اللجنة، بما في ذلك المساعدة التقنية، التي أولت الاعتبار الواجب لمستوى التطورات والتكاليف والفوائد. وأردف قائلاً إن تبسيط الإجراءات الشكلية لطلبات التصاميم من شأنه أن يساهم في تحسين البيئة، ونتيجة لذلك سوف يُمكن مزيداً من المستثمرين من الدخول إلى السوق. وأضاف الوفد أن تنفيذ معاهدة قانون التصاميم سوف يُفيد البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة في تلك البلدان. وذكرت المجموعة باء أيضاً أن العمل الذي أُجْر في اللجنة بشأن العلامات التجارية والبيانات الجغرافية يساهم أيضاً في زيادة الفهم. وقال الوفد أيضاً إن زيادة الاستثمار في الاقتصاد من شأنها أن تُعزّز التنمية الاقتصادية، وهي هدف تحقق من خلال تنفيذ جدول أعمال التنمية. وفي الختام، قال الوفد إن المجموعة باء تعتقد أنه يمكن الاستمرار في تنفيذ جدول أعمال التنمية بطريقة إيجابية في مجال اللجنة."

(هـ) تقرير عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد، الفقرة 53 من المرفق الأول من الوثيقة WO/GA/46/7 المعنونة "تقارير عن لجان الويبو الأخرى":

"إلحاقاً بقرار الجمعية العامة للويبو لعام 2010 بشأن "توجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية المقدمة إلى الجمعيات وصفا لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، ترد أدناه البيانات المستخرجة من مشروع ملخص الرئيس للدورة التاسعة للجنة (الوثيقة WIPO/ACE/9/29 Prov. الفقرات 48-52).

وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ورأى أن التوصية 45 من جدول أعمال التنمية، وتوصيات وجية أخرى، مثل التوصية الخاصة بتكوين الكفاءات والمساعدة التقنية، لها صلة مباشرة بصلاحيات اللجنة. وشكر الأمانة ومقدمي البيانات على التجارب المفيدة، سواء بشأن التدابير الوقائية للحد من سوق السلع المقلدة أو المقرصنة أو بشأن الآليات البديلة لتسوية المنازعات، التي عُرضت خلال الدورة التاسعة للجنة. وقال إن المجموعة تعتقد أن تلك الأنشطة تمثل مساهمة إيجابية في إثراء النقاش حول كيفية إدكاء الاحترام للملكية الفكرية. غير أن المجموعة ترى أنه لا يزال يتعين على اللجنة توسيع نطاق المناقشات لتجعلها متسقة مع الهدف المتمثل في إدكاء الاحترام للملكية الفكرية، وهو مفهوم أوسع وأشمل بكثير من مجرد إنفاذ الملكية الفكرية. وأوضح أن السياسات والأنشطة التي تُستنبط استناداً إلى ذلك المفهوم لا تستفيد من شرعية

أكبر فحسب، بل من المرجح أن تكون فعالة أيضا لأنها قائمة على فهم أعمق للأسباب الكامنة وراء حالات التعدي على الملكية الفكرية. ومضى يقول إنه ينبغي للجنة، في رأي المجموعة، أن تسترشد بذلك في تحليل التجارب المعروضة عليها. وأضاف أن المجموعة ترى، بالرغم من بعض التقدم الذي أحرزته الويبو عموما، واللجنة خصوصا، أن الطريق لا يزال طويلا لتنفيذ جدول أعمال التنمية على أكمل وجه. واستطرد قائلا إن أعضاء المجموعة يقرّون بأن العمل في تطوّر وأنه يقتضي، بالتالي، تغيير النموذج المتبع في تنفيذ الأنشطة المؤسسية، حتى يتسنى الوفاء بالولاية التي انتفتت عليها الدول الأعضاء. وأخيرا أعرب الوفد عن أمل المجموعة في أن تمكن الأنشطة التي ستحدّد للدورة العاشرة من الإسهام في تحسين عمل اللجنة صوب هذا الاتجاه، مع الحرص دوما على الاهتمام بتوصيات جدول أعمال التنمية وبالهدف النهائي المتمثل في وضع برنامج متوازن يتناول مصالح كل الدول الأعضاء.

وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية وقال إن اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية في عام 2007 كان بمثابة منعطف كبير في المنظمة ووجه رسالة واضحة بأن المنظمة بصدد تبني مفهوم التنمية. وأضاف قائلا إن ذلك أسفر عن اعتماد الجمعية العامة للويبو لآلية التنسيق بعد ذلك بثلاث سنوات. ومضى يقول إن الجمعية العامة لعام 2010 اعتمدت تلك الآلية بهدف إلزام جميع هيئات الويبو المعنية بالإبلاغ عن مساهمتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأكد الوفد على أن الغرض من آلية التنسيق، إلى جانب تمكين إبلاغ الجمعية العامة بمدى دمج جدول أعمال التنمية، يشمل أيضا إتاحة فرصة أمام الدول الأعضاء لبحث القضايا والأنشطة المتداخلة في المنظمة. وأفاد، في هذا الصدد، بأن الوقت قد حان للتوصل إلى اتفاق حول إدراج بند دائم على جدول الأعمال بشأن مساهمة اللجنة في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية. وقال الوفد، كما سبق أن أشار إليه في الجمعية العامة لعام 2012، إنه يظل ملتزما بدمج جدول أعمال التنمية في كل عمل الويبو. وأعرب عن سروره لملاحظة أن الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة تركز أساسا إلى التوصية 45 من جدول أعمال التنمية. ورأى الوفد، بعد إحاطته علما بمضمون الوثيقة WIPO/ACE/9/2، بأن تلك الوثيقة توفر، إلى جانب موارد وأنشطة أخرى، أساسا جيدا لتقييم مساهمة اللجنة في تنفيذ جدول أعمال التنمية. غير أنه يبيّن أن ثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات المفصلة عن الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة. وتناول الوفد القضايا المرتبطة بالتنسيق والتعاون على الصعيد الدولي وأشار إلى أهمية تعاون الويبو مع سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصالح المعنيين بمجال الملكية الفكرية. وشدد على الحاجة أيضا إلى توفير المزيد من المعلومات المفصلة في هذا المجال من عمل الويبو. وفي الأخير أكد الوفد مجددا ضرورة اتباع نهج يوازن بين الإنفاذ والتنمية في العمل الذي تقوم به اللجنة طبقا للتوصية 45 من جدول أعمال التنمية.

وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأشار إلى إنه يمكن بناء ثقة متبادلة حيال التأثير الإيجابي لنظام الملكية الفكرية الفعال على التنمية وذلك من خلال إسهامات الدول الأعضاء وعن طريق المناقشات على مستوى اللجنة. وقال إن المجموعة تؤكّد على أن تدابير الإنفاذ الرامية إلى مكافحة التقليد والقرصنة تساعد على خلق بيئة استثمار يمكن التنبؤ بها وتسهم بدورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على نحو ما أكدّه النص التالي المقتطف من التقرير العالمي بشأن القدرة التنافسية 2013-2014: "تؤثر نوعية المؤسسات تأثيرا قويا على القدرة التنافسية والنمو. فهي تؤثر في قرارات الاستثمار وفي تنظيم الإنتاج وتؤدي دورا رئيسيا في تحديد الطرق التي تنتهجها المجتمعات في توزيع الفوائد وتحمل تكاليف استراتيجيات وسياسات التنمية. فمن الملحظ، مثلا، أن من يملكون أراض أو أسهم في شركات أو أصول من ملكية فكرية غير مستعدين للاستثمار في تحسين ملكيتهم أو صيانتها إذا لم تكن حقوق الملكية الخاصة بهم غير محمية". واستنتج من ذلك أن المساهمة في توصيات جدول أعمال التنمية، ولا سيما في التوصية

45، تُعد عنصراً جوهرياً بالنسبة إلى عملية الإنفاذ. وأضاف أن المجموعة تعتبر اللجنة منصة ممتازة للدول الأعضاء كي تشاهد ممارسات الجهات الأخرى وتستند إلى تلك التجارب عند قيامها بإنشاء أو تحسين الأطر التشريعية الخاصة بها بشأن القضايا المرتبطة بالإنفاذ. وأوضح أن المجموعة تضم بلدانا متباينة من حيث المستوى الإنمائي ومتوسط دخل الفرد الواحد؛ وأنها تمكنت، على الرغم من ذلك، بل بفضل ذلك، من الاتفاق على المبدأ الذي مفاده أن العمل الذي تقوم به الويبو في مجال الإنفاذ يُعد مساهمة فعالة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وفي جوانب عدة من عملية نقل التكنولوجيا. واستطرد قائلاً إن دول المجموعة تستند إلى التجارب التي تشاطرها إياها الدول الأعضاء الأخرى والأمانة، وتبلور تلك المعارف في مشروعاتها وسياساتها الوطنية؛ وإنما تعتمد على الأفكار والممارسات المقدمة من قبل الوفود في دورات اللجنة السابقة ودورها الحالية. وأفاد بأن المجموعة ترى أن هذا النشاط التبادلي لا ينبغي أن يضيع في الدورات القادمة. وأكد على أن دول المجموعة تشاطر غيرها أيضاً تجاربها الوطنية. واستشهد في ذلك بمثال قائلاً إنه تم التركيز بشدة، خلال الدورة السابقة، على إدكاء الوعي من خلال تثقيف الجماهير، وتخصّص المحاكم في مجال الملكية الفكرية عن طريق برامج التدريب وتحسين المساعدة التقنية، وإن البيانات التي قدمها أعضاء المجموعة أمام اللجنة شملت عدداً من تلك العناصر. وأضاف قائلاً إن عدة بيانات قد أسهمت، خلال الدورة التاسعة للجنة، في مشاطرة التجارب والمعارف بخصوص إدكاء الوعي. وأعلن أن المجموعة تشجّع إقدام مزيد من الدول الأعضاء التي تواجه تحديات من هذا القبيل على مشاطرة تجاربها الخاصة والمشاكل المحددة التي تواجهها لدى تطبيق سياساتها المتعلقة بالإنفاذ، وذلك من أجل تمكين اللجنة من معالجة قضايا التنمية بمزيد من الفعالية. وأعرب، في هذا الصدد، عن شكر المجموعة لوفد جنوب أفريقيا على بيانه وعلى الوثيقة WIPO/ACE/9/18، التي أشار فيها إلى عدة عناصر قيمة منها أهمية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي بلد. وأوضح أن ذلك يتم في سياق إدكاء الوعي، الذي يمثل أحد مواضيع اللجنة ومفهوماً لا يسع المجموعة سوى تأييده.

وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وقال إنه يرى أن الولاية الأساسية للجنة، ألا وهي تبادل التجارب بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، تسهم في جدول أعمال التنمية، وبخاصة التوصية 45. وأضاف قائلاً إنه لاحظ، في كثير من التجارب الوطنية لأعضاء المجموعة باء، أن الأسواق التي تستقطب المستثمرين الدوليين هي الأسواق التي تتسم باستقرار بيانات الأعمال وتدعمها قوانين شفافة وفعالة يمكن التنبؤ بأحكامها. وأوضح أن وجود جهود فعالة تُبذل في بلد ما من أجل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، أو عدم وجودها، من العوامل التي أصبحت تُراعى بشكل متزايد من قبل المستثمرين لدى البت في الأسواق التي يريدون دخولها، وكذلك في الأسواق التي يريدون الانسحاب منها. ومضى يقول إن المجموعة ترى أن زيادة الاستثمار في اقتصاد ما لا يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية فحسب، بل يسهم أيضاً في وضع الأساس اللازم لتعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها. وأفاد، في هذا الصدد، أن التبادل المتكرر والنشط للتجارب بشأن القضيتين المتعلقتين بالإنفاذ في الدورة التاسعة للجنة قد أسهم في تنفيذ جدول أعمال التنمية، ولا سيما التوصية 45. ونوّه بعملية مشاطرة التجارب الوطنية حول طائفة من الممارسات، بما في ذلك إدكاء الوعي ونماذج الأعمال الجديدة والآليات البديلة لتسوية المنازعات في مجالات الملكية الفكرية، وقال إن تلك العملية قد أسهمت بالتأكيد في تحسين فهم الوفود لمختلف الأساليب المستخدمة في كل أنحاء العالم، وإنما ستسهم في إثراء أفكار أعضاء اللجنة، الفردية منها والجماعية، فيما يخص طريقة المضي قدماً في هذا المجال. واختتم قائلاً إن المجموعة باء ترى أنه يمكن الاستمرار في تنفيذ جدول أعمال التنمية بطريقة إيجابية فيما يتصل بالإنفاذ.

وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وقال إن المناقشات حول الملكية الفكرية تُعد في حد ذاتها تدريباً على الوزن بين مصالح أصحاب الحقوق وفائدة المجتمع قاطبة. وأضاف أنه

ينبغي بلورة هذا التوازن في استراتيجيات الإنفاذ لكل من الدول الأعضاء في الويبو مع توخي الاحترام الكامل للاتفاقيات الخاصة بالملكية الفكرية. وأفاد بأن اللجنة تتيح، بحكم ولايتها، منتدى لتبادل الآراء بخصوص تلك الممارسات وتؤدي دوراً رئيسياً في مساعدة الدول الأعضاء على التوفيق بين استراتيجياتها واحتياجاتها الوطنية. واستطرد قائلاً إن الدول الأعضاء شاهدت، خلال الدورة التاسعة للجنة، تقديم بيانات عديدة من قبل البلدان التي استخدمت، بنجاح، عنصر المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وأفضل الممارسات، اللذين نوقشا خلال الدورات السابقة، لأغراض تحسين سياساتها في مجال الإنفاذ. وبناء عليه أعلن الوفد أن المجموعة ترى أن اللجنة تسهم فعلاً، وبقدر كبير، في تنفيذ جدول أعمال التنمية، وخصوصاً التوصية 45، وتظل ملتزمة بمواصلة مشاركتها النشطة في هذا التبادل للمعلومات في سبيل المضي قدماً بعمل هذه اللجنة المهمة".

4. إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً  
بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]